**ج**

**جامعة العربي بن مهيدي- ام البواقي**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**مطبوعة مقياس تحرير العرائض**

**السنة اولى ماستر – قانون أعمال -**

**السداسي الأول**

**الأستاذ مقراني نور الدين**

**السنة الجامعية 2023-2024**

**نادي طلبة كلية الحقوق**

**محكمة أم البواقي أم البواقي في : .............**

**القسم الاستعجالي**

**عريضة افتتاح دعوى**

لفـــائدة : محمد الحاج :الساكن بحي الرصد ام البواقي ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ ( مـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــدعي) في حقه الأستاذ : ....

ضــــد : فرقاني علي قرون الساكن بحي اول نوفمبر ام البواقي ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ ( مدعي عليـه)

**ليطب لهيئة المحكمة الموقرة**

**من حيث الشكل**

**حيــث** أن: .

**من حيث الموضوع:**

**حيــث** على اثر مرافعة قضائية المدعي باعتباره مرقيا عقاريا بالمدعي عليها صدر حكم عن محكمة ام البواقي بتاريخ ................... رقم ............فهرس .......يقضي في منطوقه بإلزامه بإتمام إجراءات إبرام عقد البيع على التصاميم على الشكل الرسمي بشان السكن من فئة .... غرف الكائن بالطابق ..... عمارة .........رقم الباب .......... بمشروع انجاز سكن اجتماعي تساهمي على أساس مبلغ ..........دج وهو الحكم المؤيد بالقرار الصادر بتاريخ :.......... رقم............. (وثيقة مرفقة)

**حيــث** بتاريخ ................. كلف المدعي بالوفاء عن طريق المحضر القضائي ............ الذي الزمه بتنفيذ منطوق الحكم سالف الذكر .

**حيــث** ان الشقة محل منطوق الحكم المراد تنفيذه تم التصرف فيها قبل رفع الدعوى لصالح المدعو ............. بموجب عقد بيع على التصاميم محرر من طرف الموثق ........ بتاريخ :............ مشهر بالمحافظة العقارية بتاريخ...............حجم ......... رقم .......... (وثيقة مرفقة) .

**حيــث** في سبيل تنفيذ الحكم المستشكل فيه وبما أن التصرف في الشقة مثلما سبق بيانه يقع حائلا دون إمكانية التنفيذ فان المدعي يفيد المحكمة بأنه رفع دعوى أمام القسم العقاري للمطالبة بإبطال عقد البيع على التصاميم الذي يربطه بالمدعو .......... الأمر الثابت من خلال العريضة المرفقة

**حيــث** تلاحظ المحكمة بان تنفيذ الحكم في الوقت الحالي أمر مستحيل ولن تتأتى إمكانية ذلك إلا بعد إبطال وإلغاء العقد المحرر لفائدة .......... على ذات الشقة وعليه فان المدعي يلتمس بواسطة الدعوى الحالية الأمر بوقف التنفيذ مؤقتا إلى حين الفصل النهائي في دعوى الموضوع سالفة الذكر

**لهذه الأسبــاب**

يلتمس المدعي من هيئة المحكمة الموقرة

في الشكل :قبول الدعوى

في الموضوع: الأمر بوقف التنفيذ إلى غاية الفصل النهائي في الدعوى رقم المطروحة أمام القسم العقاري لمحكمة أم البواقي.

المرفقات:

1. نسخة من محضر تبليغ بتكليف
2. نسخة من حكم صادر بتاريخ
3. نسخة من عقد بيع محرر بتاريخ :...................... المعــــــــــــــــــــــــــــــــــني

التوقيع

**الاستاذ(ة) :..............**

**محامي لدى المجلس**

**العنوان :...................**

**ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**مجلس قضاء أم البـــــواقي أم البواقي : ................**

**الغرفـــــــــــــــــة الإستعجــــالية**

**عريضة استئناف**

**الأمر الاستعجالي الصادر عن محكمة أم البواقي القسم الاستعجالي**

**بتاريخ:............. تحت رقم ................**

**لفــائدة: محمد الطاهر** ،عامل ،الساكن بحي وقاف السبتي أم البواقي **. (مستانف ) في حقه الأستاذ ..............**

**ضـــد: علي بن الشيخ ،**فلاح ،الساكن حي صوناتيبا أم البواقي ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ (**مستانف عليه**)

**هيئـة المحكمـة الموقـرة**

يستأذن المدعى عليه من هيئة المحكمة الموقرة لتقديم دفوعه كالأتي:

**من حيث الشكل:**

**حيــث أن:** الاستئناف الحالي جاء مستوفيا لأوضاعه الشكلية مما يجعله مقبول من الناحية الشكلية.

**من حيــث الموضوع:**

**حيــث أن:**رافع المستأنف عليه المستأنف أمام محكمة أم البواقي سائلا القضاء بفرض غرامة تهديدية قدرها 5000 دج عن كل يوم تأخير عن تنفيذ الحكم العقاري الصادر بتاريخ:.............. الممهور بالصيغة التنفيذية بتاريخ :............. رقم ......... تسري من تاريخ الامتناع إلى غاية التنفيذ الفعلي وهو الحكم الذي ألزمه بإزالة مواد البناء والحفر المقامة فوق القطعة الأرضية المتمثلة في مجموعة الملكية رقم .....، زاعما امتناع المستأنف عن عملية التنفيذ مستدلا بمحضر امتناع محرر من طرف المحضر القضائي المكلف بعملية التنفيذ.

**حيــث أن:** رد المستأنف بان الدعوى الرامية إلى تسليط الغرامة التهديدية تبقى دون موضوع طالما وقع تنفيذ الحكم من طرفه إذ قام بإزالة مواد البناء وردم الحفر الموجودة وقدم دليلا على ذلك بمحضر إثبات حالة محرر من طرف المحضر القضائي الأستاذ .......... مؤرخ في ............ .

**حيــث أن:**  بتاريخ ........... صدر أمر عن محكمة أم البواقي القسم الاستعجالي يقضي بتنفيذ الحكم الصادر بتاريخ ........... عن طريق غرامة تهديدية قدرها 3000 دج يوميا تسري من تاريخ صدور الأمر وتنتهي بالتنفيذ الفعلي وهو الأمر محل الاستئناف الحالي.

* **وعليه المناقشة:**

**حيــث أن: الأمر المستأنف غير مؤسس من ناحيتين:**

* **أولا /**

**حيــث أن:**  المحكمة ذهبت لتناول موضوع تحديد الغرامة التهديدية، وكأن هذا الأمر يكون بمجرد تحرير محضر امتناع عن تنفيذ حكم قضائي دون البحث فيما إذا كان الالتزام الوارد به يستلزم تدخلا شخصيا من طرف المدين أم لا .

والواقع فان الغرامة التهديدية حجة أساسها في المادة 174 من القانون المدني التي تنص على انه إذا كان تنفيذ الالتزام العيني غير ممكن أو غير ملائم إلا إذا قام به المدين بنفسه، جاز للدائن أن يحصل على حكم بإلزام المدين بهذا التنفيذ وبدفع غرامة إجبارية إذا امتنع عن ذلك.

**حيــث أن:** يلاحظ المجلس بان ما رتبه الحكم الصادر بتاريخ .............. لا يستدعي تدخلا شخصيا من طرف المستأنف وكان بإمكان المحضر القضائي الاستعانة بالقوة العمومية وبالغير كالبلدية مثلا في عملية ردم الحفر ونزع مواد البناء لان هذا العمل غير لصيق بصفة شخصية بالمستأنف .

**حيــث أن:** اعتماد المحكمة على مجرد تحرير محضر امتناع فقط لتسليط الغرامة التهديدية ودون البحث في طبيعة الالتزام جعلها تخطيء في تقدير الوقائع وتطبيق القانون.

**ثانيا/ حيــث أن:**  دفع المستأنف بكون الدعوى غير ذات موضوع على أساس قيامه بتنفيذ مقتضيات الحكم وقدم للتدليل على ذلك محضر إثبات حالة محرر من طرف المحضر القضائي مرزوق الشريف ولكن المحكمة لم تعتد بهذا المحضر وحجتها في ذلك انه محضر غير مأمور به قضاء .

**ولكــــــــــــــــــــــن/**

**حيــث أن:** المحضر القضائي ضابط عمومي يتولى تبليغ المحررات والإعلانات القضائية وتنفيذ الأحكام كما يمكنه القيام بمعاينات مادية بحتة بناء على طلب الخصوم .

**حيــث أن:**سبق للمحكمة العليا أن قضت بان محضر المحضر القضائي المثبت لوقائع مادية قابل للاحتجاج به حتى ولو لم تأمر به جهة قضائية **(وثيقة مرفقة) .**

**حيــث أن:**المحكمة باستبعادها لمحضر إثبات حالة مادية محرر من طرف محضر قضائي بحجة عدم الأمر به من طرف جهة قضائية تكون قد خالفت القانون مما يجعل من حكما غير مؤسس.

**حيــث أن:** محضر المعاينة المقدم من طرف المستأنف يثبت قيامه بردم الحفر و إزالة مواد البناء الأمر الذي يثبت قيامه بتنفيذ مقتضيات الحكم وهو ما يجعل من الدعوى الرامية إلى تسليط الغرامة التهديدية دعوى بدون موضوع.

**وعليه:** يلتمس المستأنف من هيئة المجلس الموقر القرار بإلغاء الأمر المستأنف ومن جديد برفض الدعوى لعدم التأسيس

**لهــذه الأسباب**

**يلتمس المستانف من هيئة المجلس الموقر**

**من حيث الشكل :** قبول الاستئناف

**من حيث الموضوع:** إلغاء الأمر المستأنف ومن جديد برفض الدعوى لعدم التأسيس.

**المرفقات**

**أصل الأمر الاستعجالي**

**نسخة من قرار المحكمة العليا**

**تحت كل تحفظ**

**ع/ المستأنف محاميه**

**مجلس قضاء ام البواقي**

**الغرفة العقاريةأم البواقي في : ..................**

**عريضة متضمنة طلب تفسير**

**القرار الصادر عن مجلس قضاء أم البواقي الغرفة العقارية**

**بتاريخ :** ............. تحت رقم ............. فهرس ..............

**لفائدة : الحاج محمد (مدعي )**

**العنوان :** مشتةراس اقورنقصر الصبيحي

**في حقهما الأستاذ : مقراني نورالدين**

**ضـــــــــــــــــــــــــد : فرقاني علي (مدعي عليه )**

**العنوان :** حي مصطفى بن بولعيد أم البواقي

**هيئة المجـــلـــــــــــــــــــس الموقـــــــــــــــــــــــــــر**

**يستأذن المدعي هيئتكم الموقرة لعرض أوجه دعواهم فيما يلي :**

**من حيث الشكل :**

**حيـــــث أن:**الدعوى جاءت طبقا للأوضاع المقررة قانونا لاسيما المواد 13 ،14 ،15 و 285 من قانون الاجراءات المدنية والادارية لصحتها لذا فالمدعي يلتمس قبولها شكلا .

**من حيث الموضوع**

**حيــث أن**: المدعى عليه رافع المدعي أمام القسم العقاري بتاريخ ............... ملتمسا الخروج من القطعة الأرضية رقم ........و ............ المتجاورتين الكائنتين بدوار ............. و عدم التعرض له في استغلالها .

**حيــث أن :** المدعي دفع بحيازته لحق انتفاع دائم على القطعة موضوع النزاع و أنها تدخل ضمن الوعاء العقاري المعين في عقد الإمتياز الممنوح له و المتمثل مجموعة ملكية رقم .......... من القسم المساحي ............. .

**حيــث أن :** نتيجة الخبرة التكميلية من طرف الخبير .............. تفيد ثبوت انتماء القطعة موضوع النزاع إلى القطعة رقم .......من القسم المساحي رقم .............محل عقد الامتياز .

**حيــــــــــــــــــــــــث أن:** بتاريخ .................... أصدرت المحكمة حكمها في القضية باعتماد الخبرة و بحسبها إلزام المدعى عليه (المدعي الحالي) بالخروج من القطعة رقم .......... من القسم المساحي ...........ذات الترقيم القديم ........و ........... حسب المخطط القديم ذات مساحة .......... هكتار .......... أر ............سأر .

**حيــــــــــــــــــــــــث أن:** و بعد الاستئناف قضى المجلس بتعيين نفس الخبير لإعداد خبرة تكميلية يكون من أهم مهامها التأكد من نفاذ عقد الامتياز من عدمه .

**و عليـــــــــــــــــــه :** و بتاريخ : .............. أصدرت الغرفة العقارية قرارها موضوع دعوى الحال و قضى في منطوقه بتأييد الحكم المستأنف الصادر عن محكمة أم البواقي بتاريخ : .............. فهرس .............. مبدئيا فيما يخص طلب الإخلاء و تعديلا له بجعل المساحة محل الإخلاء 08 هكتار 50 أر

* **و عليـــــــــــــــــــــــه المناقشة**

**حيــــــــــــــــــــــــث أن:** القرار موضوع الدعوى التفسيرية قام بتقليص المساحة موضوع الإخلاء

**حيــــــــــــــــــــــــث أن:** القرار و بتقليصه للمساحة دون الإعتماد على مخطط للمساحة المأمور بإخلائها في منطوق القرار .

**حيــــــــــــــــــــــــث أن:** مخطط الخبرة المنجزة من طرف الخبير..............المعين بموجب الحكم الصادر عن محكمة أم البواقي بتاريخ : ............... فهرس ............... و الذي يبين أن القطعة موضوع النزاع هي القطعة رقم .......... و مساحتها 12 ه 17 أر و بالتالي فيستحيل تنفيذ منطوق القرار لكونه قلص المساحة من 12 هكتار و 17 ار إلى 08 هكتار 50 أر دون وجود مخطط و معالم لها هذا من جهة ومن جهة دون الاعتماد على اهل الاختصاص في اللجوء الى تقليص المساحة خاصة وان هذا التقليص لا يمكن بناء عليه تنفيذ القرار كونه التنفيذ يعتمد على مخطط محدد وهو المغيب في القرار الحالي .

**حيــــــــــــــــــــــــث أن:** المخطط المعد من مديرية مسح الأراضي يشير إلى أن القطعة موضوع الدعوى هي مجموعة ملكية......القسم المساحي رقم ........ ذات مساحة ...........ه .

**حيــــــــــــــــــــــــث أن:** كلا المخططين لا يشيران إلى وجود قطعة ذات مساحة 08 هكتار 50 أر المحددة في القرار

**حيــــــــــــــــــــــــث أن:** تنفيذ منطوق القرار في ظل انعدام مخطط يبين حدود و معالم القطعة ذات المساحة 08 ه 50 أر يبقى مستحيلا .

**حيــــــــــــــــــــــــث أن:** المخطط العقاري و المعالم الحدودية هي العناصر التقنية التي يعتمد عليها في مثل هذه القضايا .

**حيــــــــــــــــــــــــث أن:** كل هذه العناصر غير متوفرة و بالتالي فإن الإخلاء ورد على مساحة مجهولة المعالم و الحدود و بدون مخطط ميداني لحصرها و تمييزها عن غيرها .

**حيــــــــــــــــــــــــث أن:** عدم تحديد القطعة الملزم الخروج منها يحول دون تنفيذ القرار موضوع الدعوى الحالية كون ما قضى به يستحيل تنفيذه لعدم تحديد القطعة تحديدا نفيا للجهالة من حيث الحدود **.**

**حيــــــــــــــــــــــــث أن:** المدعي يلجأ إلى هيئتكم الموقرة من أجل رفع اللبس عن المساحة موضوع طلب التنفيذ و ذلك من أجل تحديدها تحديدا نافيا للجهالة .

**لهذه الأسباب**

**يلتمس العارضان من جناب المحكمة الموقرة**

* **من حيث الشكلّ: قبول الدعوى شكلا**
* **من حيث الموضوع :**

**القضاء بتفسير القرار العقاري الصادر عن مجلس قضاء أم البواقي**

**بتاريخ: .................. تحت رقم ................. فهرس ...................**

**و ذلك بتحديد معالم و حدود القطعة موضوع الإخلاء**

**المرفقات :**

1. **نسخة من الحكم**
2. **نسخة رسمية من القرار موضوع التفسير**

**تحت كل تحفظ**

**ع/ المدعيين/ محاميه**

محكمة أم البواقي

قسم شؤون الاسرة أم البواقي :.........................

**عريضة تدخل في الخصومة**

**طبقا لنص المادة 194، 195 من ق إ م و إدارية**

**لفـــائدة :مديحة عرفاوي ، عاملة (متدخلة في الخصام)**

**العنوان : حي الأمل رقم 02 عين ببوش**

**ضــــــــــــــــــــد : 1- منير حسين ( مرجع)**

**العنوان : حي المستقبل أم البواقي**

**2- نوال مسعودي (مرجع ضدها)**

**العنوان : حي الأمل رقم 02 عين ببوش**

**بحضـــور : النيــــابة.**

**ليطيب لهيئة المحكمة الموقر ة**

**تستأذن المدخلة في الخصام عدالة المحكمة الموقرةلعرض أوجه تدخلها فيما يلي :**

**أولا : من حيث الشكل**

1. **عن صفة المتدخلة في الخصام**

**حيــث أن :**المتدخلة في الخصام هي أم المدعى عليها و تعد جدة البنت المحضونة و هي من ترعاها و تقوم على شؤونها و تلتمس بدعواه منح حضانة البنت ............................ لها (نسخة من بطاقة عائلية)

1. **عن انتظام العريضة شكلا :**

**حيــث أن :**عريضة التدخل في الخصومة جاءت منظمة شكلا وفق المواد 03 مكرر،13، 14،15، 194، 195 من ق إ م و إدارية نلتمس قبولها شكلا

**ثانيا : من حيث الموضوع عرض موجز الوقائع**

**حيــث أن :** المدعى و المدعى عليها كانت تربطهما علاقة زواج شرعية و هي العلاقة التي أثمرت بإنجاب البنت ..................... وقد انتهت بفك الرابطة الزوجية بموجب حكم صادر عن محكمة الحال بتاريخ .................. مع إسناد البنت المحضونة للمدعى عليها الحالية .

**حيــث أن :** المدعي أقام دعوى ضد المدعى عليها موضوعها يتعلق بإسقاط حضانة البنت المشتركة ..................عن والدتها المدعي عليها و منحها لوالدها المدعي أين سبب هذا الأخير دعواه بأن المدعى عليها تزوجت بقريب غير محرم .

**حيث** أن : و بتاريخ : ...................... أصدرن محكمة الحال حكما تمهيديا يقضي بتعيين أخصائية اجتماعية للقيام بالمهام المسندة بمنطوق الحكم .

**حيث** أن : و بعد إتمام الخبيرة لمهامها أعدت تقرير أودعت نسخة منه لدى قلم ضبط المحكمة بتاريخ ..................... تحت رقم .................. و باشر المرجع الحالي إجراءات الترجيع

**حيــث أن :** و بموجب عريضة التدخل الحالية فإن المدعية تلتمس من المحكمة إسقاط الحضانة عن المدعى عليها و إسنادها لجدتها لأم المتدخلة في الخصام و هذا للأسباب التالية :

* **المنــــــــــــــــــــاقشة :**

**حيــث أن :**المتدخلة في الخصام و باعتبارها جدة البنت المحضونة ............... من أمها المدعى عليها فهي تؤكد لهيئة المحكمة الموقرة أن البنت المحضونة و منذ ولادتها و هي في رعايتها كما أنها مرتبطة بجدتها و للمحكمة الموقرة بسط معاينة هذا الارتباط الوثيق بجلسة التحقيق إن ارتأت لذلك .

**حيــث أن** الإخصائية أكدت في خلاصةتقريرها أن البنت محضونة كانت تسكن لدى المتدخلة في الخصام و لها غرفة خاصة بها إلا أنها أغفلت وأنها المحضونة تعد بنت إذ الأجدر لمصلحتها مراعاة الجانب النفسي لها و لطبيعتها كأنثى و في هذا السن الحساس فإن المتدخلة في الخصام أحن و أشفق عليها من زوجة أبيها و من أبيها في حد ذاته كونها حاضنة فعلية و ممارسة لها و بنفسها بينما المرجع في نظر القانون حاضن بغيره و رعاية البنت ستتولاها زوجته أو والدته التي تأتي في الترتيب بعد المتدخلة في الخصام

. **حيــث أن** الإخصائية الإجتماعية أكدت في تقريرها عن الترابط الذي يجمع المحضونة بجدها والد المرجع و جدتها إلا أنها لم تبين للمحكمة الموقرة طبيعة العلاقة التي تجمع المحضونة بالمرجع هذا من جهة و من جهة ثانية و عند معاينة الطبيعة الاجتماعية للمرجع لم تخبر الإخصائية المحكمة الموقرة على أن المرجع الحالي يعمل بالجنوب الجزائري و أن تواجده مع المحضونة لن يكون إلا في أوقات عطلته مما يستحيل معه ممارسة الحضانة

**حيــث أن :**كما تجدر الإشارة أن طبيعة عمل المدعي بالجنوب (الصحراء) تقتضي غيابه لفترات طويلة و متكررة و أن إبعاد المحضونة عن الجو العائلي الذي ألفته في هذا السن يعتبر تغييرا جذريا إذ كانت في سقف يجمع جدتها و والدتها إلى السكن رفقة زوجة الأب و التي لم تشاهدها منذ ولادتها و تعد شخص غريب بالنسبة لها خاصة أثناء فترة عمل المدعي فمصلحة المحضون تقتضي بالضرورة درء أي خطر تركها في الجو العائلي الذي ألفته .

**حيــث أن :** و طبقا لنص المادة 64 من ق أسرة فهي تنص على أن الأم أولى برعاية ولدها ثم الأب ثم الجدة لأم ... **مع مراعاة مصلحة المحضون في ذلك ،** إذ أن مفهوم المادة السالفة الذكر يجعل من مصلحة المحضون أولى من الترتيب المشار إليه و هو الأمر الذي جسد في عديد من قرارات المحكمة العليا و أضحى من القضاء المستقر (**نسخة من قرار مشابه** )

**حيــث أن :** و إستناد لما سلف بيانه فإن المتدخلة في الخصام تلتمس من المحكمة الموقرة القضاء بإسقاط حضانة البنت ........... عن والدتها المدعى عليها و منحها لجدتها لأم المتدخلة في الخصام

**حيــث أن** : أنه و طبقا للمادة 74 من قانون الأسرة فإن نفقة الولد واجبة على الأب مما يجعل المتدخلة في الخصام تلتمس إلزام المستأنف عليه بتمكين المستأنفة من مبلغ : 8.000 دج شهريا كنفقة غذائية للبنت المحضونة تسري من تاريخ رفع الدعوى إلى غاية سقوطها شرعا أو قانونا.

**لهـــذه الأسبـــاب**

**تلتمس المدعي عليها من جناب المحكمة الموقرة:**

* معاينة أن المحضونة منذ ولادتها و هي في رعاية المتدخلة في الخصام
* معاينة أن المدعى يعد حاضن بغيره و زوجته تعد غريبة عن المحضونة .
* معاينة طبيعة عمل المدعي في الجنوب تقتضي غيابه بصفة متكررة و مستمرة .
* معاينة أن مصلحة المحضون تقتضي المحافظة على استقراره النفسي .

و عليــه:

**القضاء بإسقاط حضانة البنت ................... عن والدتها المدعى عليها و منحها لجدتها لأم المتدخلة في الخصام مع إلزام المدعي بأن يمكن المتدخلة في الخصام من مبلغ : 8.000 دج كنفقة غذائية تسري شهريا من تاريخ رفع الدعوى إلى غاية سقوطها شرعا أو قانونا. تحميل المدعي المصاريف القضائية .**

**المرفقات**

1. **نسخة من بطاقة عائلية**
2. **نسخة من قرار مشابه**

**تحت كل تحفظ**

**المعنية**

**التوقيع**

**محكمة أم البـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــواقيأم البواقي في 04/04/2021**

**القســــــــــــــــــــــم المدنــــــــــــــــــــــــــــــي**

**قضيـــــــــــة رقم : .................**

**مذكـــــــــــــــــــرة جــــــــــــــــــــــواب**

**لفائدة : الازهز الازهر ــــــــــــــ مدعي عليه ــــــ**

**ضـد : المديرية العملية لاتصالات الجزائر ممثلة في شخص مديرها ــ مدعية**

**ليطيب لهيئة المحكمة الموقرة**

* **يستأذن المدعى عليه هيئة المحكمة الموقرة لعرض دفوعه فيما يلي :**
* **عن تقادم حقوق المدعية**

**حيث أن:المدعية هي مؤسسة تجارية اقتصادية وهي تاجر وعليه فإن حقوقها تخضع للتقادم بعد مرور سنة من تاريخ استحقاقها طبقا لنص المادة 312 ق.م ، ذلك أن الديون التي تطالب بها المعارض ضدها حسب زعمها تمتد إلى سنة 2006 وذلك حسب الفاتورة المؤرخة في 04/ 01/2007 ،**

**حيث أن : المدعية لم تقدم ما يثبت قطع التقادم باي اجراء الى غاية 2016 أي بعد مرور عشر سنوات خاصة وأنها أكدت أن الخط الهاتفي تم قطعه و معه انتهت العلاقة التي تربط الطرفين ، مما يعرض إن كانت لها حقوق للتقادم .**

**حيث أن : واذا اعتبرنا ان المدعية ليست مؤسسة تجارية فان حقها يعتبر من الحقوق الدورية المتجددة وبالتالي فهي تخضع للتقادم بعد مرور 05 سنوات طبقا لنص المادة 309 من القانون المدني**

**لهذه الاسباب**

* **بعد الإشهاد أن المدعية راحت تطالب بحقوقها عن سنة 2006**
* **بعد الإشهاد بالمادة 312 قانون مدني**
* **بعد الاشهاد بالمادة 309 قانون مدني**

**وعليه : القضاء بانقضاء الدعوى بتقادم حقوق المدعية**

**تحميل المدعية المصاريف القضائية بما فيها أتـعاب المحامي و المقدرة بمبلغ ّ: 20.000 دج.**

المعني

التوقيع

**الاستاذ :.....................**

**محامي ....................**

**العنوان:.......................**

**ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**مجلس قضاء أم البـــــــواقي أم البواقي :...............................**

**الغرفة المدنــــــــــــــــــــــــــــــية**

**قضيـــــــــــة رقم : ..........**

**مذكـــــــــــــــــــرة جــــــــــــــــــــــواب**

**لفائدة : بن حملة لزهر ــــــــــــــ مستأنف عليه ــــــ**

**في حقه الأستاذ .....................**

**ضـد : المديرية العملية لاتصالات الجزائر ممثلة في شخص مديرها ــ مستأنف**

**في حقها الأستاذ يكن عيشور فريدة**

**ليطيب لهيئة المجلس الموقر**

**يستأذن المستأنف عليه هيئة المجلس الموقر للرد على ما جاء بعريضة استئناف المستأنفة كما يلي :**

**حيث أن: بالرجوع الى موضوع الاستئناف يتبين ان الطلب القضائي يتعلق بحقوق دورية متجددة والتي اوردها المشرع بنصوص صريحة اذ ان هذه الحقوق تسقط بالتقادم مالم يطالب بها صاحبها خلال خمس سنوات .**

**حيث بالرجوع الى موضوع الدعوى يتبين ان المستأنف قام بمطالبة المستأنف ضده بدين مترتب عن فاتورة محررة بتاريخ 04/ 01/2007 ،**

**حيث أن : واذا اعتبرنا ان المستأنفة ليست مؤسسة تجارية فان حقها يعتبر من الحقوق الدورية المتجددة وبالتالي فهي تخضع للتقادم بعد مرور 05 سنوات طبقا لنص المادة 309 من القانون المدني .**

**حيث أن: تجدر الاشارة ان الآجال من النظام العام ولا يجوز مخالفتها ، وبالتالي فان استئناف المديرية العملية لاتصالات الجزائر لا مبرر له كون لا مجال للمطالبة بحقوق غير مؤسسة قانونا**

**وعليه : يتبين لهيئة المجلس الموقر ان قاضي اول درجة طبق صحيح القانون حينما قضى برفض الدعوى لسقوطها بالتقادم يلتمس المستأنف ضده من هيئة المجلس لموقر المصادقة على الحكم المستأنف.**

**لهذه الاسباب**

* **بعد الإشهاد أن المستأنفة راحت تطالب بحقوقها عن سنة 2006**
* **بعد الإشهاد بالمادة 312 قانون مدني**
* **بعد الاشهاد بالمادة 309 قانون مدني**
* **بعد الاشهاد ان قاضي اول درجة طبق صحيح القانون**

**وعليه : القضاء بتأييد الحكم المستأنف**

**تحميل المستأنف المصاريف القضائية**

**تحت كل تحفظ**

**عن المستانف ضده /محاميه**

**الاستاذ : ...................**

**محامي ......................**

**العنوان........................**

**ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**محكمـــــــــــــــــــــــــة برج بوعريريج أم البواقي في : .................**

**القســــــــــــــــــم التجــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــاري**

**عريضة جواب**

**لفائدة : جاسر جاسم (مدعى عليه )**

**في حقه الأستاذ : مقراني نور الدين**

**ضـــــــــــــــــــــــــد : ش ذ م م المسماة " سنتراكس اليكترونيك" (مدعيـــــــــــــــــــــة )**

**ممثلة في شخص مسيرها** في حقها الأستاذ :

**ليطب لهيئة المحكمة الموقرة**

**يتشرف محامي المدعي عليه ان يعقب على مضمون العريضة الافتتاحية بما يلي :**

**حيث أن : المدعية تلتمس التعويض لها عن التأخر عن الوفاء بمبلغ من النقود معين المقدار**

**حيث أن : الوقائع المؤسسة للطلب القضائي تتمثل في اعتراض المدعي عليه عن صرف الشيكات التي قدمها للمدعية كثمن للمبيعات المقتناة منها .**

**حيث أن الاعتراض كان بموجب معارضة امام البنك وتم رفعها امام المحكمة .**

**حيث أن: تبعا لهذا الملخص فان موضوع الدعوى متعلق بالتعويض عن التأخر عن الوفاء بالالتزام .**

**وعليه المناقشة**

**حيث أن: المدعية لم تحدد موضوع الدعوى والاساس القانوني الذي اعتمدت عليه في طلبها ولم تذكر النص الذي ينظم دعوى الحال بل جاءت عريضتها عامة غير محددة باطار قانوني يدعم ويشرح طرحها .**

**حيث أن : يتعين الاشارة الى أن المدعي عليه قد استفاد من البراءة عن الوقائع المتعلقة بشيكين من الشيكات المستند اليها في دعوى الحال وذلك بموجب حكم جزائي صادر بتاريخ ............... .**

**حيث أن الحكم القاضي بالبراءة قد ذهب في تسبيبه الى أن الاعتراض على صرف الشيكين لا يتحمل مسؤوليته المتهم (المدعي عليه الحالي) وهذا اعمالا لنص المادة 503 من القانون التجاري .**

**حيث أن تسبيب القاضي الجزائي بعدم تحمل المدعي عليه الحالي للمسؤولية في الاعتراض عن الصرف ملزم للقاضي المدني ، بمعنى انعدام المسؤولية وسقوطها عن المدعي عليه قرينة لا تقبل العكس ولا يجوز القول بخلافها أو رفع دعوى بعكس ذلك .**

**حيث أن المدعية استفادت من التعويض عن الشيكين الاخرين موضوع الدعوى وهذا بموجب حكم جزائي ادان المدعي عليه وقضى بالتعويض عن الضرر لفائدة المدعية ن وبالتالي لا يمكن لها ان تطالب بالتعويض من جديد عن نفس الواقعة ولا يمكن قانونا الاستفادة من التعويض مرتين عن نفس السبب المرتبط في موضوع الحال بالشيكات وابراء الذمة والمخالصة بين الطرفين.**

**حيث أن : سبب الاعتراض على سحب الشيكات والتي تمت من طرف محامي المدعي عليه حينئذ هو عذم وفاء المدعية بالتزاماتها في ارجاع سلعة المدعي تنفيذا للالتزام الذي كان بينهما وبالتالي فان الالتزام هنا معلق على شرط واقف هو تسلم البضاعة بعد ارجاعها مقابل سحب الشيكات قلا يكون نافذا الا اذا تحقق الشرط وهذا ما تنص عليه المادة 206 من القانون المدني .**

**حيث أن: المدعية اقامت دعواها بناء على القياس وشرعت لنفسها حقا غير منصوص عليه قانونا فالقياس في موضع الحال سقيم غير محقق الشروط اذ لا قياس الا في غياب نص .**

**حيث أن : دعوى الحال غير متماسكة وغير منسجمة مع أي نص قانوني يحدد موضوعها وهي ضعيفة الاسس استنادا الى المعلومات والدفوع التي اثارها المدعي عليه ودعمها بالنصوص القانونية واحكام قضائية مكرسة لواقع قانوني لا يمكن مخالفته .**

**من أجل هذه الاسباب وتلك التي قد يثيرها المدعي عليه في مذكراته اللاحقة فان المدعي عليه يلتمس رفض الدعوى لعدم التأسيس .**

**لهذه الأسباب**

يلتمس المدعى عليه من المحكمة الموقرة:

**رفض الدعوى لعدم التأسيس**

**تحميل المدعية المصاريف القضائية**

**تحت كل تحفظ**

**ع/ المدعى عليه محاميه**

**الاستاذ :**

**محامي لدى المجلس**

**العنوان :............................**

**ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**محكمة أم البــواقي أم البواقي: ...........**

**القسم الاجتماعي**

**عريضة افتتاح دعوى**

**فائدة**: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء **(مــــــــــــــــدعي )**

.............................. ممثلة في شخص مديرها

العنوان : ............................... أم البواقي . **في حقها الأستاذ :........................**

**ضـــــــــــــــــــد:**الشركة ذات المسؤولية المحدودة "..........." ممثلة في شخص مسيرها............**(مدعى عليها)**

**العنوان :** حي الرصد ام البواقي**.**

**بحضور** *:* جاسم جاسر ، الساكن بحي السلام ام البواقي**(حاضر في الخصام)**

**هيئة المحكمة الموقرة**

**في الشكل :**

**حيث** أن الدعوى جاءت مستوفية شروطها الشكلية و القانونية وفقا للمواد13،15،14و501 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية مما يتعين قبولها شكلا.

**في الموضوع** :

حيث أن النزاع الحالي يتمثل في دعوى الرجوع ضد رب العمل المخل بالتزاماته تجاه الضمان الاجتماعي الى أن تعرض عامله لحادث عمل خطير ، وذلك عملا بالنصوص التشريعية و التنظيمية التالية:

* القانون المدني في مادته 124.
* القانون 04-17 المؤرخ في 10-11-2004 المعدل و المتمم للقانون 83-14 في مادته 16 المعدلة للمادة 25 منه
* القانون 08-08 المؤرخ في 23-02-2008 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي و سيما المواد 69 ، 70 و 71.
* القانون 88-07 المؤرخ في 26-01-1988 المتعلق الوقاية الصحية و الأمن وطب العمل وسيما مواد من 35 الى 43.
* المرسوم التنفيذي رقم 91-05 المؤرخ في 19-01-1991 المتعلق بالقواعد العامة للحماية التي تطبق على حفظ الصحة و الأمن في العمل.
* الحكم القضائي الصادر عن القسم الاجتماعي بمحكمة ام البواقي بتاريخ 07/12/2020 تحت رقم 01423/20.فهرس رقم01684/2020 الممهور بالصيغة التنفيذية رقم 280/21 مؤرخة 03/05/2021 السند القضائي الذي اثبت قصور و خطأ رب العمل المفضيان الى أن تعرض عامله شوادلي عنتر لحادث عمل خطير.

**حيث أن :** واقع النزاع يعود الى كون الحاضر في الخصام جاسم جاسر كانت تربطه علاقة عمل مع المدعى عليه منذ ........... و يتقاضى اجرا شهريا بقيمة .............. دج، وكان غير مؤمنا عليه اجتماعية الى حين تعرضه لحادث عمل خطير ، أدى ببتر يديه الأثنين إثر صعقة كهربائية بينما كان يؤدي واجبه المهني، الأمر الثابت بموجب الحكم رقم ................. المشار اليه آنفا.

**حيث أنه :** ثبت للمحكمة أن رب العمل خالف قانون الالتزامات في مجال الضمان الاجتماعي رقم 83-14 في مواده 17،14،10،8،6 و21 كما قصر في حماية عماله وتزويدهم بالمستلزمات و الألبسة التي تحميهم من المخاطر المهنية التي قد تحدق بهم وتؤدي بحياتهم مخالفة للقانون رقم 88-07 المتعلق بالوقاية الصحية و الأمن و طب العمل في مواده 01،02،06 و 07، وكذلك المرسوم اللاحق به رقم 91-05 سلفي الذكر، مما يتعين معه قيام مسؤولية رب العمل في تعرض له الحاضر في الخصام جاسم جاسر وهو ملزم بالتعويض وفقا للمادة 124 من القانون المدني.

**حيث أن** : تنفيذا للحكم سالف الذكر و الممهور بالصيغة التنفيذي تكفل المدعي بالحاضرفي الخصام في اطار حوادث العمل وفقا للأوضاع المقررة في القانون 83-13 المؤرخ في 02-07-1983 المتعلق بحوادث العمل و الأمراض المهنية و المعدل و المتمم و للمرسوم رقم 84-28 المؤرخ في 09-02-1984 المتضمن كيفية تطبيق العنوان الثالث و الرابع من القانون 83-13 و أن الحادث وقع قبل الانتساب و تسديد الاشتراكات،

**حيث أن:** خطأ رب العمل ثابت وأن مخالفة القوانين التنظيمات الجاري بها العمل في مجال الضمان الاجتماعي، وكذا قصور رب العمل في حماية العامل من المخاطر المهنية المفاجئة ثابت ثابتين بموجب حكم ممهور بالصبغة التنفيذية.

**حيث أنه**: تطبيقا للنصوص الخاصة بحوادث العمل سالفة الذكر و تنفيذا للحكم سالف الذكر استفادت الضحية المتمثلة في شخص جاسم جاسرالحاضر في الخصام من التعويضات التالية :

1. **عن العجز الكلي المؤقت من** ............... **الى** .............. أي بمدة ............ يوما استلمت الضحية **...............** دج
2. **عن الريع المستلم و الذي سيستلم ابتداء من .............. على أساس 100%+40% ابتداء من ................ طبقا للمادة 46 من القانون 83-13 المذكور اعلاه إذ يتم تحديد النقطة** الاستدلالية طبقا لجدول ملحق القانون 88 -31

**( الأجر الشهري \*12 ) = الأجر السنوي**

الأجر السنوي يساوي 000 444 1 الموافق للنقط **30620** حسب الدليل الملحق بالقانون 88-31

**حساب الريع على رأسمال تأسيسي = 030 62 \* 140% = 200 684 8 دج**

وعليه فان المجموع العام (1+2 يساوي= ( **494.875.33 +8.684.200) = 9.179.075.33 دج**

**حيث أن** : في مثل هذه الأوضاع يكون التعويض وفقا للمادة 124من القانون المدني به رب العمل ، وأن الضمان الاجتماعي يحق له المطالبة بارجاع كل نفقه على الضحية وفقا للمادة 16 من القانون 04-17المعدلة للمادة 25 من القانون 83-14 ، والمواد 69،70،و 71 من القانون 08-08 المتعلق بالمنازعات وعليه فان رب العمل يعد مدينا تجاه المدعي بمبلغ **9.179.075.33 دج**

**(تسع ملايين ومائة و تسعة و سبعون ألف و خمسة وسبعون دينا جزائري و ثلاثة و ثلاثون سنتيم ).**

لهذه الأسباب

**يلتمس المدعي** من هيئة المحكمة الموقرة **:**

**في الشكل**: قبول الدعوى شكلا لإستفائها الشروط القانونية و الشكلية.

**في الموضوع: الحكم بالزام المدعى عليه الشركة ذات المسؤولية المحدودة "ش.ذ.م.م." ...........الممثلة من طرف مسيرها ................بان يدفع للمدعي مبلغا اجماليا قدره 9.179.075.33 دج مع تحميله المصاريف القضائية**.

**المرفقات :**

* القانون 04-17 المؤرخ في 10-11-2004 المعدل و المتمم للقانون 83-14
* القانون 08-08 المؤرخ في 23-02-2008 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي
* القانون 88-07 المؤرخ في 26-01-1988 المتعلق الوقاية الصحية و الأمن وطب العمل
* المرسوم التنفيذي رقم 91-05 المؤرخ في 19-01-1991 المتعلق بالقواعد العامة للحماية التي تطبق على حفظ الصحة و الأمن في العمل
* حكم اجتماعي صادر محكمة ام البواقي بتاريخ .................... الممهور بالصيغة التنفيذية

**تحت كل تحفظ**

**مجلس قضاء أم البواقي أم البواقي : ........................**

**الغــرفة العقـارية**

**عريضة اعتراض الغير الخارج عن الخصومة**

**في القرار الصادر عن مجلس قضاء أم البواقي الغرفة العقارية**

**بتاريخ .............. تحت رقم ............. فهرس .............**

**لفائدة : محسن محسن.(مدعي في الاعتراض)**

**العنوان :** دوار الحاسي بلدية عين الديس **،**

في حقه الاستاذ : ...............

**ضــــــــــــــد :** علي علي **(مدعي عليه في الاعتراض)**

**العنوان :**حي مصطفى بن بولعيد ام البواقـــي

**بحضور** : **- العايش العايش**(**مدخل في خصومة الاعتراض**)

**العنوان :** دوار الحاسي بلدية عين الديس **،**

**هيئـة المجلـــــــــــــس الموقـر**

تتشرف المعترضة ان تشرح لهيئة الغرفة الموقرة اسباب ودوافع اعتراضها على القرار العقاري اعلاه وذلك على النحو التالي:

* **من حيث الشكل**

**حيـــــــث ان:** العقار موضوع الاعتراض ملك للدولة وتم منحه للمعترض الحالي رفقة اخرين بموجب عقد الامتياز ومن ثمة فان صفته ومصلحته قائمة وثابتة ويجيز له رفع الاعتراض طبقا للمادة 381 من قانون الاجراءات المدنية والادارية .

**حيـــــــث ان:** الاعتراض في دعوى الحال يهدف الى مراجعة القرار المعترض فيه من حيث الوقائع والقانون طبقا للمادة 380 من قانون الاجراءات المدنية والادارية .

**حيـــــــث ان:** الاعتراض جاء في الاجل المحدد قانونا طبقا للمادة 384 من قانون الاجراءات المدنية والإدارية.

**حيـــــــث ان:** الاعتراض جاء مطابقا للمادة 385 من قانون الاجراءات المدنية والادارية

وعليه وتبعا لما سبق ذكره فان المعترض يلتمس من هيئة الغرفة الموقرة قبول الاعتراض لوروده وفقا للقانون.

**من حيث الموضوع** .**عرض وجيز عن الوقائع والاجراءات**

**حيـــــــث ان:** بتاريخ ....................... اقام المعترض ضده دعوى عقارية تحت رقم ................. ضد المدخل في الاعتراض التمس من خلالها الزامه وكل من يحل محله او شاغل بإذنه الخروج من القطعة الارضية الفلاحية التي تحمل رقم ......... و .............. المتجاورتين والكائنتين بدوار الحاسي وعدم التعرض للمدعي (المعترض ضده الحالي) في استغلالهما مع النفاذ المعجل والتعويض له بمبلغ مليون دينار جزائري

**حيـــــــث ان:** المعترض ضده اسس دعواه على اعتبار انه حائز لهذه القطع الفلاحية من بينها القطعة ....... و.........بالحاسي والتي مساحتها ....... هــــــ ........ار وان المدخل في الاعتراض تعرض له في حيازته واعتديا عليها بينما دفعا المدخلين في الاعتراض بكون القطعة المتنازع عليها تدخل ضمن الوعاء العقاري المعين في عقد الامتياز والذي يعطي لهما الحق في الانتفاع .

**حيـــــــث ان:** تم سماع شاهدي اثبات قدمهما المعترض ضده وذلك بعد صدور حكم تمهيدي مؤرخ في ........... .

**حيـــــــث ان:** وبعد اعادة السير في الدعوى بعد اجراء تحقيق اصدرت المحكمة حكمها في .............. تحت رقم ......... فهرس ............ يقضي بتعيين خبير عقاري لإعداد تقرير عن الموضوع في ضوء ما امرت به المحكمة في حكمها التمهيدي .

**حيـــــــث ان:** وبعد انجاز الخبرة وايداعها أمانة ضبط المحكمة أعاد المرجع (المعترض ضده ) السير في الدعوى وذلك بموجب عريضة الترجيع رقم .............. المؤرخ في ................... والتمس من خلالها استبعاد الخبرة وتعيين خبير اخر .

**حيـــــــث ان:** بتاريخ ............... اصدرت المحكمة حكمها باعتماد الخبرة محل الترجيع وبحسبها الزام المدعي عليه المدخل في الاعتراض بإخلاء القطعة الفلاحية رقم ....... من القسم المساحي رقم ............ ذات الترقيم القديم ........ و........ حسب المخطط القديم ذات مساحة ......... هــــــــــ ، ........ ار ،......... ار بدوار الحاسي بلدية عين الديس وعدم التعرض للمرجع في استغلالها مع الزامه دفع مبلغ 365.100.00 دج تعويضا عن كافة الاضرار .

**حيـــــــث ان:**المدخل في الاعتراض استأنفا الحكم الصادر ضده وذلك بموجب عريضة استئناف مودعة تحت رقم .................

**حيـــــــث ان:** جوهر الاستئناف منصب على عدم اعتداد المحكمة بعقد الامتياز الذي يحوزه المستأنفان .

**حيـــــــث ان:** دفع المستأنف ضده (المعترض ضده الحالي) بوجود تجميد لعقد الامتياز بمعنى عدم سريانه.

**حيـــــــث ان:** الغرفة الموقرة اصدرت قرارها في ............ قضت بتعيين نفس الخبير للقيام بخبرة تكميلية منصبة اساسا حول بيان ما ان كان الامتياز الخاص بالمدخل في الاعتراض مجمدا أم لا .

**حيـــــــث ان:**الخبير انجز تقريره واودعه لدى امانة ضبط المجلس بتاريخ ...............

**حيـــــــث ان:** اعاد الطرفين اي المدخل في الاعتراض والمعترض ضده السير في الدعوى بعد انجاز الخبرة وذلك بموجب عريضة الترجيع رقم ............ بالنسبة للمدخل في الاعتراض ورقم ............. بالنسبة للمعترض ضده

**حيـــــــث ان:** المجلس اصدر قراره في ............... في القضية رقم .............. بضمها الى الملف ........... لوحدة الاطراف والموضوع .

**حيـــــــث ان:** هيئة الغرفة اصدرت قرارا بالنسبة للملف ........... موضوع الاعتراض الحال وقضى في منطوقه بتأييد الحكم المستأنف مع تعديله بجعل الاخلاء يكون على مساحة 08 هـــــــــــ و 50ار مع رفض باقي الطلبات لعدم التأسيس

**وعليه تكون المناقشة ببيان اسباب الاعتراض على الوجه الذي يلي :**

**اولا : بالنسبة للاطار القانوني الذي اعتمده القرار المعترض فيه :**

**حيـــــــث ان:** القرار المعترض فيه جانب الصواب حينما استبعد من المناقشات والتطبيق كل القوانين والاوامر والمراسيم المنظمة والمحددة لشروط وكيفيات استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة والعامة للدولة كما هو الشأن في قضية الحال لا سيما قانون 10/03 والمرسوم التنفيذي 12/427 والمرسوم التنفيذي 10/326 المحدد لكيفيات تطبيق حق الامتياز فضلا عن قانون التوجيه العقاري الذي ضم كل الاراضي الغير مملوكة للخواص بعقود رسمية للدولة ، وبالمقابل فان القرار ركز على مناقشة شهادة الشهود وعلى ان الموضوع متعلق باسترداد الحيازة ضمن المواد 327، 328 ، 329 ، 333 من القانون المدني ومتعلق من حيث الاثبات بالمادة 323 من نفس القانون المتعلقة بإثبات الادعاء وانكاره وهو بذلك اسقط نهائيا قوة عقد الامتياز الثبوتية التي تمكن حائزه من حق الاستغلال كالمالك الاصلي لتفرع هذا الحق عنه .

**حيـــــــث ان:** الغرفة المحترمة قد جانبت الصواب في هذا الطرح الذي يكرس من حيث الواقع امكانية حرمان المالك لعقد الامتياز من الارض التي ينتفع بها عن طريق الاعتداء عليها بحيازتها من طرف الغير او بإمكانية استرداد حيازتها وفق القواعد العامة المتعلقة بالحيازة واستردادها وهذا يتناقض مع ما جاءت به كل القوانين المانحة لعقد الامتياز والمنظمة للأراضي المملوكة للدولة .

**حيـــــــث ان:** وبالنسبة لهذا الدفع فانه يتعين القول الدولة مالكة للأرض محل النزاع وانها منحت حق الانتفاع للمعترض الحالي وللمدخل في الاعتراض فلا يجوز للغير الادعاء بالحيازة فيما تملكه الدولة والتي هي الجهة الوحيدة المخولة لها الترخيص بالاستغلال عن طريق الامتياز كصيغة قانونية او بغيره من الصيغ.

**حيـــــــث ان:** اسقاط القوانين المتعلقة بمنح حق الامتياز والانتفاع واستبعاد مالك الارض المتمثل في مديرية املاك الدولة وعدم ادخال هذه المعطيات القانونية في مناقشة الدعوى فيه مجانبة كبيرة للصواب ويتعين ضمن هذا الاعتراض الاخذ بهذا الدفع وتوسيع دائرة المناقشات .

**ثانيا / عن تجميد عقد الامتياز الخاص بالمدخل في الاعتراض وكذا المعترض الحالي من عدمه :**

**حيـــــــث ان:** جوهر الدعوى واساسها قائم على هذه النقطة بدليل ان الغرفة المحترمة وفي قرارها التمهيدي الصادر في .............. كانت قد امرت بخبرة تكميلية لبيان وتوضيح وتأكيد ما اذا كانت الدولة قد جمدت عقد امتياز المدخل في الاعتراض أم لا ، فقام الخبير المعين بإنجاز الخبرة وخلص فيها الى ان عقد الامتياز غير مجمد وهو ما أكدته مديرية ملاك الدولة مالكة الرقبة امام هيئة الغرفة المحترمة فهذه المسالة مفصول فيها بدليل قطعي لا يقبل العكس وعقد الامتياز الممنوح للمعترض الحالي وكذا للمدخل في الاعتراض منتج لأثره ويعطي له الحق في الانتفاع والاستغلال وحماية هذا الحق ضد كل من يعتدي عليه

**حيـــــــث ان:** الغرفة المحترمة قد جانبت الصواب حينما مهدت لقرارها بالتحقيق في مسألة تجميد عقود الامتياز واستعانت بخبرة تكميلية للكشف والتمحيص والتدقيق فيها ثم وبعد انجاز هذه الخبرة صرفت نظرها عن هذه المسألة ومن جديد ناقشت الموضوع على انه متعلق بالحيازة واسترداد الحيازة دون الاخذ بعين الاعتبار عقود الامتياز بل جعلت من السيطرة المادية المزعومة اساسا لما قضت به ، في حين ان ثبوت عقد الامتياز وخلوه من اي قيد ووقوع القطعة محل الدعوى ضمن الوعاء العقاري المعين في عقد الامتياز يعطي الحق للمعترض الحالي وكذا للمدخلين في الاعتراض في التمتع بالاستغلال والانتفاع ويمنع المعترض ضده من الاعتداء على ملكية الدولة وكذا الاستفادة الممنوحة للمعترض الحالي والمدخل في الاعتراض بموجب عقود امتياز ثبت انها غير مجمدة وسارية .

**ثالثا / بالنسبة لاعتماد الخبرة التكميلية والقضاء بما يخالفها**

**حيـــــــث ان:** القرار المعترض فيه اعتمد الخبرة التكميلية وقضى بخلافها ، فالخبرة المعتمدة تشير خلاصتها الى ان عقود الامتياز غير مجمدة وهو ما اشار اليه القرار المعترض فيه في تسبيبه ومع ذلك قضى بتأييد الحكم المستأنف الدي قضى بما لم يطلب منه اي خروج المدخل في الاعتراض من القطعة المملوكة للمعترض والتي منحتها بغرض الانتفاع والاستغلال بموجب عقد رسمي هو عقد الامتياز ، فالمعترضيؤكد لهيئة الغرفة الموقرة انه يعترض على ما قضت به في قرارها سيما ان الدولة مالكة الرقبة اكدت بعد مراسلتها ان عقود الامتياز غير مجمدة ، هذا من جهة ومن جهة اخرى منحت عقد الامتياز للمعترض الحالي وللمدخل في الاعتراض بالتنسيق مع الديوان الوطني للفلاحين ، كما توضح من جديد ان القطعة موضوع النزاع تابع للأملاك الخاصة للدولة ممثلة في مديرية املاك الدولة بموجب وثائق مسح عقاري عام لبلدية عين ببوش مسحا كليا بتاريخ 01/09/1993 حجم 01 تربيعة 1296 -1297 – 1298 وممنوح للمعترض الحالي وكذا للمدخلين في الاعتراض بموجب عقد امتياز ساري المفعول ولا يجوز لأي كان باستثناء اصحاب عقود الامتياز والذين من بينهم المعترض الحالي والمدخلين في الاعتراض الاحتجاج بالحيازة او ما شابه ذلك فالمعترض يهدف من وراء اعتراضه الى حماية ملكية الارض للدولة وحماية حق الانتفاع الممنوح له و للمدخين في الاعتراض

**لهــذه الأسبــاب**

يلتمس المعترض من هيئة الغرفة الموقرة :

**من حيث الشكل** : قبول الاعتراض لوروده وفقا للقانون

**من حيث الموضوع :**

**الغاء القرار المعترض فيه الصادر عن مجلس قضاء أم البواقي الغرفة العقارية بتاريخ .................. تحت رقم ............. فهرس ............ وبحسبها الغاء الحكم المستأنف والقرار من جديد برفض الدعوى الاصلية لعدم التأسيس تحميل القرار المعترض فيه ضده المصاريف القضائية .**

**المرفقات :**

**نسخة رسمية من القرار المؤرخ................**

**نسخة من عقد امتياز**

**تحــت كل تحفظ**

**عن المدعي في الاعتراض/محاميه**

**محترمكم**

**المحكمة العليــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــا أم البواقي في : 07/01/2019**

**الغرفة العقارية**   **ملف رقم :**

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**عريضة الطعن بالنقض**

**في القرار الصادر عن مجلس قضاء أم البواقي الغرفة العقــــــــــــــــــارية**

**بتاريخ : ............... رقم : ............ فهرس : ..............**

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

لفائدة **:عزيز عزيز (مدعي في الطعن )**

العنوان **:............ ولاية أم البواقي .**

في حقه الأستاذ :**..................**المحامي المعتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة

والكائن مقره ...................................أم البواقي

**ضـــــــــــــــــد: الحاج الحاج** (**مدعـــــى عليه في الطعن )**

العنوان **:.......................... أم البواقي .**

**ليطيب للسيد الرئيس و السادة المسشارين بهيئة المحكمة العليا**

**من حيث الشكل :**

**حيث أن :** القرار لم يقع تبليغه بعد و بما أن العريضة جاءت مستوفية الشروط القانونية و مرفقة بنسخة أصلية من القرار المطعون فيه و نسخة اصلية من الحكم المستأنف،كما ان الطاعن قام بتسديد مصاريف الرسم القضائي لذلك يلتمس قبول الطعن شكلا.

**من حيث الموضوععرض موجز الوقائع**

**حيث**أن المطعون ضده رافع الطاعن أمام محكمة أم البواقي سائلا الزامه بالخروج من القطعة الأرضية الكائنةب.................مساحتها 25 هـــ 92 ار 50 سار في مجموعة الملكية رقم ........من القسم المساحي 21.......... وأن يعوضه بمبلغ 10 ملايين عن الاستغلال غير الشرعي زاعما أنه مستفيد من القطعة سالفة الذكر بموجب عقد امتياز وأن الطاعن استولى عليها واستغلها لصالحه دون وجه حق.

**حيث أن** الطاعنأجاب موضحا أن سبب حيازته للقطعة يعود الى مبادلة تمت بينه وبين المطعون ضده اين وقع تمكين هذا الأخير من سكن فردي يقع بام البواقي تخصيص الامال مع مبلغ قدره 6.800.000 دج وأن هذه المبادلة تمت بحضور عديد الأشخاص مضيفا أن سبب تراجع المطعون ضده يعود الى كون القطعة محل المبادلة أصبحت قطعة مسقية اضافة الى اعتراف المطعون ضده أمام الضبطية القضائية بالمبادلة التي تمت ملتمسا رفض الدعوى لعدم التأسيس .

**حيث** أصدرت محكمة ام البواقي حكما بتاريخ ............... رقم .............. فهرس ............. قضت بموجبه بالزام الطاعن بالخروج من القطعة المتنازع عليها وهو الحكم الذي تم الطعن فيه بطريق الاستئناف اذ بتاريخ ............... أصدر مجلس قضاء أم البواقي قرارا يحمل رقم .............. فهرس ................ قضى بموجبه بتأييد الحكم المستأنف وهو القرار محل الطعن بالنقض الحالي .

**الوجه الاول :**

**عيب مخالفة القانون بخاصة المادة 106 من القانون المدني**

**حيث**على الرغم من ان قضاة المجلس توصلوا الى القول بثبوت علاقة تعاقدية بين الطاعن والمطعون ضده اسفرت على حيازة الاول للقطعة المتنازع عليها وفي المقابل حيازة المطعون ضده للسكن ومبلغ من المال الا انهم قضوا بتأييد الحكم المستأنف الذي الزم الطاعن بالخروج من القطعة .

**حيث أن قضاة المجلس استجابوا لطلب المطعون ضده المتعلق بالخروج تأسيسا على أن المبادلة تمت خارج الاطار القانوني رغم أن عقد المبادلة يرتب التزامات في مواجهة عاقديه تمثلت في تسليم حيازة القطعة للطاعن.**

**حيث أن حيازة القطعة من قبل الطاعن كانت بناء على مبادلة ومن ثم كان على القضاة تناول الدعوى من جانب الالتزامات التي يرتبها عقد المبادلة ولان القول بأن عقد المبادلة جاء خارج الاطار القانوني فيه مصادرة للمطلوب على اساس أن هذا الامر غير مطروح على المجلس من جهة وأنه لم يطلب من جهة اخرى البت في مدى قانونيته بدليل أن ذات القضاة قضوا في ذات القرار بأن الشخص لا يستفيد من خطئه وأن الطاعن استغل القطعة بناء على رغبة من المطعون ضده مما يفيد عدم منطقية ما ذهب اليه المجلس وبالتالي خرقه لمقتضيات المادة 106 من القانون المدني**  .

**الوجه الثاني :**

**القصور في التسبيب**

**حيث اكتفى قضاة المجلس بالقول بأن المبادلة باطلة على أساس انها تمت خارج الاطار القانوني ولكن دون تبيان للأسس التي اعتمد عليها للوصول الى تلك النتيجة** .

**حيث أن قضاة المجلس لم يبرزوا الاعتبارات التي جعلتهم يتوصلون الى بطلان عقد المبادلة وعدم مناقشتهم للالتزامات التي رتبها هذا العقد والآثار الناتجة عنه** .

**حيث أن قضاة المجلس بهذا الصنيع لم يسببوا قرارهم تسبيبا قانونيا على أساس ان المبادلة لم تكن على سبيل التمليك بل على سبيل الحيازة والاستغلال**.

**لهذه الأسباب**

يلتمس الطاعنمن هيئة المحكمة الموقرة :

من حيث الشكل : قبول الطعن

من حيث الموضوع:- معاينة جدية الأوجه المثارة

**نقض القرار المطعون فيه الصادر عن مجلس قضاء أم البواقي الغرفة العقــــــــــــــــــارية بتاريخ : ............. رقم : ............... فهرس : .................و إحالة الملف على نفس الجهة مشكلة بتشكيلة أخرى للحكم فيه طبقا للقانون.**

**المرفقات :**

1. **نسخة اصلية من القرار محل الطعن**
2. **نسخة اصلية من الحـــــــــكم المستانف**
3. **وصل تسديد مصاريــــــــــف الطعــــــــــــــــــــــــــــــــن**

**تحت كل تحفظ**

**عن الطاعن / محاميه**

**الاستاذ :..................................**

**محامي معتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة**

**العنوان:...............................**

**ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**المحكمة العليا**

**غرفة الجنح والمخالفات**

**ملف رقم : 1463745 ام البواقي :1503/2020**

**مذكرة تعقيب عن عريضة الطعن بالنقض**

**المودعةبمصلحة الطعون ام البواقي بتاريخ:16/02/2020**

**لفائدة : عبد السلام عبد السلام ، موظف**

**العنوان : حي .............ام البواقي ، (مطعون ضده )**

**ضــــــــــــــد : النيابة العامة ،** ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ (**ممثلا للحق العام** )

**الحاج الحاج** ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ (**ضحية غير طاعن** )

العنوان : ........... ولاية ام البواقي .

**ليطب للسيد الرئيس والسادة اعضاء الغرفة**

تعقيبا على مذكرة الطعن المودعة بتاريخ:........... من طرف النائب العام لدى مجلس قضاء أم البواقي والمبلغة الى المطعون ضده بتاريخ ................ فان المطعون ضده يرد مايلي :

**من حيث الشكل :**

**حيث ان**: القرار المطعون فيه صدر بتاريخ 08/01/2020 علنيا نهائيا ،حضوريا وجاهيا للمتهم وحضوريا للطرف المدني

**حيث أن**:النائب العام قيد طعنا بالنقض بالقرار المشار اليه اعلاه بتاريخ : 19/01/2020

**حيث ان:** من المقرر قانونا وطبقا لنص المادة 498 من قانون الاجراءات الجزائية ان للنيابة العامة واطراف الدعوى ثمانية ايام للطعن بالنقض تسري من تاريخ النطق بالقرار

**حيث ان:** وطبقا لنفس النص المشار اليه فان المهلة تسري من تاريخ النطق بالقرار

**حيث ان:** واسقاطا لنص المادة 498 من قانون الاجراءات الجزائية المشار اليه فانه يتبين ان الطعن وقع خارج الآجال المنصوص عليه بذات المادة .

**حيث ان** بداية المهلة تسري من تاريخ النطق الموافق 08/01/2020 وتنتهي بتاريخ 15/01/2020 واذا لم يتم حساب اليوم الاخير فان الآجال تنتهي بتاريخ :16/01/2020 لكن الطعن تم قيده خارج هذه المهلة أي بتاريخ 19/01/2020 مما يتعين معه رفض الطعن شكلا .

**لهــذه الأسبــاب**

**يلتمس المطعون ضده من هيئة المحكمة العليا الموقرة**

* **في الشكل :**

**رفض الطعن شكلا لوروده خارج الاجل المنصوص عليه**

**بالمادة 498 من قانون الاجراءات الجزائية.**

**تحت كل تحفظ**

**عن المطعون ضده /محاميه**

**محترمكم**

**الاستاذ :.....................**

**محامي معتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة**

**العنوان:...................**

**ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**مجلـــــــس الدولــــــــــــــــــــة أم البواقي في : ............................**

**عريــــــــــــــــــضة استئنـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــاف**

**الحكــــــــــــــم صــــــــــــــــــــــــــــــــــادر عن المحكمة الإدارية أم البــــــــــــــــــــــــــواقي**

**بتـــــــــــــــــاريخ :................. رقم ................. رقم الفهرس................**

**لفـــــــــــــــــــــائدة :الحاج الحاج**، مقيم بحي ........................ام البواقي (**مستأنف)** في حقه الأستاذ**: ..................**محام معتمد لدى المحكمة العليا و مجلس الدولةو الكائن مقره بحي .................. أم البواقي

**ضـــــــــــــــــــــد : وزارة المالية ممثلة في وزير المالية** وبتفويض منه المديرية العامة للأملاك الوطنية الكائن مقرها بالحي الإداري ................. **(مستانف عليها)**

**بعد أداء الاحترام لمجلس الدولة الموقر**

**من حيث الشكل:**

**حيــث أن :**الحكم المستأنف لم يقع تبليغه بعد مما يجعل من مواعيد الاستئناف مفتوحة ،كما ان العريضة مستوفية الشروط القانونية ومرفقة بنسخة رسمية من الحكم .

**حيــــــــــــــــــث**: تم تسديد الرسم القضائي مما يجعل من الاستئناف مقبول من الناحية الشكلية.

**من حيث الموضوع**

**حيث** بمقتضى دفتر عقاري مسلم بتاريخ ............... مقيد بالمحافظة العقارية بعين مليلة بتاريخ حجم .........تربيعة............تملك المستأنف قطعة ارض تتمثل في مجموعة الملكية رقم ........... من القسم المساحي ............. لبلدية ............. مساحتها ..........ار ..........سار اثر إيداع جزئي لقرار قضائي صادر عن مجلس قضاء ام البواقي بتاريخ ............ رقم ............... عن طريق الأستاذ .............(**وثائق مرفقة بالملف الأصلي**)

**حيث** باعتبار القطعة سالفة الذكر تقع بالمحيط العمراني فلقد تحصل المستأنف على رخصة بناء بتاريخ ................... لبناء محلات تجارية (**وثيقة مرفقـــة بالملف الأصلي**) أين تفاجأ بمرافعته من طرف مصالح أملاك الدولة لولاية أم البواقي أمام المحكمة الإدارية من اجل إلزامه بالخروج من مساحة ............. مترا مربعا بكون المستأنف قد اعتدى عليها من القطعة رقم .......... من القسم المساحي .........

**حيث** دفع المستأنف بأنه يملك كل القطعة المشيد فوقها البنايات وانه تحصل على كل الوثائق المطلوبة في هذا الشأن خاصة رخصة البناء التي سلمت بناء على مخططات غير مشكوك فيها وان المدعية هي من اعتدت على جزء من ملكيته يقدر بــــــــــ .............. مترا مربعا اثر شق الطريق ألازدواجي لمدينة ............. إضافة إلى أن المدعية لم تثبت الاعتداء المزعوم ملتمسا رفض الدعوى لعدم التأسيس وعلى سبيل الاحتياط تعيين خبير

**حيث** بتاريخ ................ صدر حكم عن المحكمة الإدارية يحمل رقم ................. قضى في منطوقه بإلزام المستأنف بالخروج من الجزء المعتدى عليه بمساحة ................. مترا مربعا الواقع بالقطعة المشكلة لمجموعة ملكية رقم .............. من القسم المساحي ...........المبين باللون الأصفر المخطط الطبوغرافي المعد من طرف مسح الأراضي مع إلزامه بهدم ما أقامه فوق هذه القطعة وهو الحكم محل الاستئناف الحالي

* **وعليه المناقشة:**

**حيث أن** قضاة المحكمة اعتمدوا للحكم في الدعوى ضد المستأنف على محضر معاينة معد من قبل المصالح الخارجية للمستأنف عليها ومخطط طبوغرافي معد من طرف مصالح مسح الأراضي للقول بثبوت التعدي على القطعة .......... قسم .......... بمساحة ...........مترا مربعا

**ولكـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــن :**

**حيث** رغم إنكار المستأنف لواقعة التعدي وتأكيده على أن الأشغال المنجزة من طرفه تقع على قطعة أرضه وأنها أشغال جاءت بناء على رخصة بناء إلا أن قضاة المحكمة اعتبروا الوثائق المقدمة من طرف المستأنف عليها دليلا على وقوع الاعتداء رغم أنها وثائق ومستندات معدة من قبلها

**حيث أن** قضاة المحكمة خرقوا حينئذ مبدأ عدم جواز الاعتداد بدليل اصطنعه المدعي لنفسه رغم ان مسألة وقوع الاعتداء من عدمه مسالة فنية يعود الاختصاص فيها لأهل الخبرة ورغم مطالبة المستأنف بتعيين خبير وهم بذلك عرضوا قضاءهم للمراجعة.

**حيث** بالفعل فان المستأنف عليها من جهة لم تقدم ما يثبت صفتها في النزاع بالنسبة للقطعة المزعوم وقوع الاعتداء عليها ورغم ما لهذه الجزئية من النزاع من أهمية إلا أن المحكمة تجاهلت بحثها معترفة بصفة المستأنف عليها هذا من جهة.

**حيث** من جهة ثانية فان محضر المعاينة المستدل به محضر اعد من طرف أعوان المصالح الخارجية للمستأنف عليها وهو محضر لا يمكن الاستهداء به لوحده للقول بثبوت الاعتداء من عدمه وهو دليل ناقص منجز من طرف المدعي في المقام الأصلي.

**حيث** من جهة ثالثة فان المحكمة لم تكتف باعتماد المخطط المقدم من طرف المستأنف عليها للقول بثبوت الاعتداء بل ذهبت إلى أخطر من ذلك عندما اعتمدته في منطوق حكمها و حددت البنايات المعلم عليها باللون الأصفر منه رغم أن هذا المخطط لم ينجز من طرف خبير محايد كما أن مراجع هذا المخطط غير معلومة و غير مؤشر عليها إذ لم يشر حتى إلى تاريخ إنجاز هذا المخطط و رقم إيداعه .

**حيث أن** مسألة خروج المستأنف من قطعة أرض لم تثبت المستأنف عليها ملكيتها و الأخطر هدم جزء من بناية شيدت بناء على مخططات سلمت بصددها رخصة بناء مسألة خطيرة لمساسها بممتلكات الأشخاص، لا يمكن الاعتماد فيها على مجرد مستندات معدة من طرف المستأنف عليها لصالحها و كان من العدل و الحياد اللجوء إلى الاستعانة بالخبرة التي بناء على معطياتها يمكن الجزم بوقوع الاعتداء من جهة و تحديد ما يمكن هدمه من جهة ثانية دون تعريض لممتلكات الأفراد لتعسف الإدارة.

**و عليــــــــــــه :**

يلتمس المستأنف من مجلس الدولة الموقر إلغاء الحكم المستأنف و القضاء من جديد بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة و على سبيل الاحتياط تعيين خبير مختص تسند له مهمة معاينة الأشغال المنجزة من طرف المستأنف و معاينة القطعة رقم ......قسم مساحي ............بمدينة .............. للقول بثبوت الاعتداء عليها من عدمه من طرف المستأنف و إعداد تقرير بذلك مرفق بمخطط

**لهذه الأسباب**

**يلتمس المستأنف من مجلس الدولة**

* **من حيث الشكل:** قبول الاستئناف
* **من حيث الموضوع**
* معاينة عدم تقديم المستأنف عليها ما يثبت ملكيتها للقطعة ..........من القسم ............ لبلدية ............. .
* القول بأن محضر المعاينة لا يثبت الملكية.
* معاينة أن محضر المعاينة الميدانية محضر معد من طرف المستأنف عليها باعتبارها مدعية في المقام الأصلي.
* القول و التصريح بعدم إمكانية الاعتداد بهذا المحضر للحكم في الدعوى باعتباره دليلا مصطنعا من طرف المدعي .
* القول و التصريح بعدم إمكانية الاعتماد على مخطط مجهول المراجع معد من طرف مصالح المسح.

**القضـــــــــــــاء حينئذا :**

**أســــــــــــــــــــــــــــــــــــاسا:**

**إلغـــــــــــــــــــاء الحكم المستأنف و من جديد عدم قبول الدعــــــــــــــــوى لعدم إثبات الصفة في النـــــــــــــــــــزاع**

**احتياطيــــــــــــــــــــــــــــــــــا:**

**و قبل الفصل في الموضوع تعيين خبير مختص تسند له مهمة الانتقال لمكان النزاع و بعد الإطلاع على وثائق و مستندات الطرفين و مطابقتها ميدانيا - القول فيما إذا كان هناك اعتداء من طرف المستأنف على القطعة ........... من القسم .............و وصف البنايات المشيدة فوقها وصفا دقيقا و إعداد محضر بذلك مرفق بمخططات .**

**المرفقات:**

* **نسخة رسمية من الحكم المستأنف.**

**تحت كل تحفـــــــــــــــــــــظ**

**ع/ المستأنف محاميــــــــــــــــــه**

**الاستاذ :...............**

**محامي معتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة**

**العنوان:................**

**ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**مجلـــــــس الدولــــــــــــــــــــة أم البواقي في : .......................**

**عريــــــــــــــــــضة متضمنة طلب وقف تنفيذ**

**حكم صادر عن المحكمة الإدارية أم البواقي**

**بتاريخ ................ رقم ................ طبقا للمادة 913 من ق .ا .م. ا**

**لفـــــــــــــــــــــائدة :الحاج الحاج**، مقيم بحي ......................ام البواقي (**مدعية)** في حقه الأستاذ**: ................. محام معتمد لدى المحكمة العليا و مجلس الدولة و الكائن مقره بحي ..............أم البواقي**

**ضـــــــــــــــــــــد : وزارة المالية ممثلة في وزير المالية** وبتفويض منه المديرية العامة للأملاك الوطنية الكائن مقرها بالحي الإداري ............. **(مدعى عليها)**

**بعد أداء الاحترام لمجلس الدولة الموقر**

**حيــــــــث** طبقا لمقتضيات المادة 913 من ق.ا.م.ا فان المدعي بعد تسجيله استئناف في الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية أم البواقي بتاريخ .............. رقم ............... الذي قضى بإلزام المدعي الحالي بالخروج من القطعة ..........من القسم المساحي .......... بمساحة ............. مترا مربعا وهدم ما أقامه فوقها من بنايات يرفع الدعوى الحالية من اجل المطالبة بوقف تنفيذه

**وعليـــــــــــــــــــه**

**من حيث الشكل:**

**حيـــــــــث** أنالعريضة مستوفية الشروط القانونية، مرفقة بعريضة استئناف الحكم المطلوب وقف تنفيذه ،مما يجعل من الدعوى مقبولة من الناحية الشكلية.

**من حيث الموضوع**

**حيث** بمقتضى دفتر عقاري مسلم بتاريخ ................. مقيد بالمحافظة العقارية ................. بتاريخ .............. حجم ............تربيعة...............تملك المدعي قطعة ارض تتمثل في مجموعة الملكية رقم .........من القسم المساحي .............لبلدية ............. مساحتها ..........ار ..........سار اثر إيداع جزئي لقرار قضائي صادر عن مجلس قضاء ام البواقي بتاريخ ................. رقم ............ عن طريق الأستاذ .............

**حيث** باعتبار القطعة سالفة الذكر تقع بالمحيط العمراني فلقد تحصل المدعي على رخصة بناء بتاريخ ................. لبناء محلات تجارية أين تفاجأ بمرافعته من طرف مصالح أملاك الدولة لولاية أم البواقي أمام المحكمة الإدارية من اجل إلزامه بالخروج من مساحة ..........مترا مربعا بكون المدعي قد اعتدى عليها من القطعة رقم ........ من القسم المساحي ...........

**حيث** دفع المدعي بأنه يملك كل القطعة المشيد فوقها البنايات وانه تحصل على كل الوثائق المطلوبة في هذا الشأن خاصة رخصة البناء التي سلمت بناء على مخططات غير مشكوك فيها وان المدعية هي من اعتدت على جزء من ملكيته يقدر بــــــــــ .........مترا مربعا اثر شق الطريق ألازدواجي لمدينة ................... إضافة إلى أن المدعية لم تثبت الاعتداء المزعوم ملتمسا رفض الدعوى لعدم التأسيس وعلى سبيل الاحتياط تعيين خبير

**حيث** بتاريخ .................. صدر حكم عن المحكمة الإدارية يحمل رقم ............... قضى في منطوقه بإلزام المدعي بالخروج من الجزء المعتدى عليه بمساحة ............ مترا مربعا الواقع بالقطعة المشكلة لمجموعة ملكية رقم ......... من القسم المساحي ............. المبين باللون الأصفر المخطط الطبوغرافي المعد من طرف مسح الأراضي مع إلزامه بهدم ما أقامه فوق هذه القطعة وهو الحكم الذي تم استئنافه أمام مجلس الدولة **(نسخة من العريضة الاستئنافية)**

**حيــــــــــــــثالمدعي اعتمد في استئنافه على المبررات التالية:**

**-** رغم إنكار المدعي لواقعة التعدي وتأكيده على أن الأشغال المنجزة من طرفه تقع على قطعة أرضه وأنها أشغال جاءت بناء على رخصة بناء إلا أن قضاة المحكمة اعتبروا الوثائق المقدمة من طرف المدعي عليها دليلا على وقوع الاعتداء رغم أنها وثائق ومستندات معدة من قبلها

**- أن** قضاة المحكمة خرقوا حينئذ مبدأ عدم جواز الاعتداد بدليل اصطنعه المدعي لنفسه رغم أن مسألة وقوع الاعتداء من عدمه مسالة فنية يعود الاختصاص فيها لأهل الخبرة ورغم مطالبة المستأنف بتعيين خبير وهم بذلك عرضوا قضاءهم للمراجعة.

**-** بالفعل فان المدعي عليها من جهة لم تقدم ما يثبت صفتها في النزاع بالنسبة للقطعة المزعوم وقوع الاعتداء عليها ورغم ما لهذه الجزئية من النزاع من أهمية إلا أن المحكمة تجاهلت بحثها معترفة بصفة المدعي عليها هذا من جهة.

**و** من جهة ثانية فان محضر المعاينة المستدل به محضر أعد من طرف أعوان المصالح الخارجية للمدعي عليها وهو محضر لا يمكن الاستهداء به لوحده للقول بثبوت الاعتداء من عدمه وهو دليل ناقص منجز من طرف المدعي عليها.

**كما أن** من جهة ثالثة فان المحكمة لم تكتف باعتماد المخطط المقدم من طرف المدعي عليها للقول بثبوت الاعتداء بل ذهبت إلى أخطر من ذلك عندما اعتمدته في منطوق حكمها و حددت البنايات المعلم عليها باللون الأصفر منه رغم أن هذا المخطط لم ينجز من طرف خبير محايد كما أن مراجع هذا المخطط غير معلومة و غير مؤشر عليها إذ لم يشر حتى إلى تاريخ إنجاز هذا المخطط و رقم إيداعه .

**-** مسألة خروج المدعية من قطعة أرض لم تثبت المدعي عليها ملكيتها و الأخطر هدم جزء من بناية شيدت بناء على مخططات سلمت بصددها رخصة بناء مسألة خطيرة لمساسها بممتلكات الأشخاص، لا يمكن الاعتماد فيها على مجرد مستندات معدة من طرف المدعي عليها لصالحها و كان من العدل و الحياد اللجوء إلى الاستعانة بالخبرة التي بناء على معطياتها يمكن الجزم بوقوع الاعتداء من جهة و تحديد ما يمكن هدمه من جهة ثانية دون تعريض لممتلكات الأفراد لتعسف الإدارة.

**حيث أن** كل ما قدمه المدعي من أوجه من شانها أن تحدث شكوكا فيما يخص الفصل النهائي في النزاع وبالتالي تبرير إلغاء الحكم المستأنف وكذا فيما يخص حسابه الأضرار التي يمكن أن تنجر عن تنفيذ الحكم واستحالة إصلاح تلك الأضرار خاصة هدم البناية المشيدة من طرف المدعي

**وعليــــــــه**

فهو يلتمس من مجلس الدولة الأمر بوقف تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية أم البواقي بتاريخ ................... رقم ..............الى حين الفصل في الاستئناف المرفوع أمام مجلس الدولة .

**لهذه الأسباب**

**يلتمس المدعي من مجلس الدولة**

* **من حيث الشكل :** قبول الدعوى

**من حيث الموضوع** :

* معاينة استئناف الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية أم البواقي أمام مجلس الدولة بتاريخرقم : .
* معاينة عريضة الاستئناف والأوجه الواردة بها
* القول والتصريح بان من شان تلك الأوجه أن تؤدي إلى مراجعة الحكم المستأنف
* معاينة منطوق الحكم الصادر بتاريخ:....................
* القول والتصريح بان من شان تنفيذه إصابة المدعي بأضرار وتعريضه لخسارة مالية لا يمكن تداركها .

الأمر حينئذ بوقف تنفيذ الحكم الصادر بتاريخ:................... رقم 1464/15 عن المحكمة الإدارية أم البواقي إلى حين الفصل النهائي في الاستئناف المرفوع أمام مجلس الدولــــــــة

**المرفقات:**

* **نسخة من عريضة الاستئناف**
* نسخة من الحكم المستأنف.

تحت كل تحفـــــــــــــــــــــظ

ع/ المدعي محاميــــــــــــــــــه